٧-**الألتزام:** هو فعل واعي يوضع في الميزان باستمرار حتى في حالة الاخلاص انه موضوع اختيار يتأتى من حقيقة ان الانسان لا يوجد الا وهو ملتزم.

٨-**المنطلقات الفكرية:** ينطلق الوجوديون في مشروعهم السياسي هذا من منطلق اشتراكي تاريخي ايضا لا من هذا المنطلق على حد تأكيد سارتر هو الوحيد الذي يأخذ بنظر الاعتبار حقيقة ان الناس يصنعون تاريخهم على اساس من ظروف سابقة.

٩-**الصراع الطبقي:** ان الصراع بين رأي واخر هو الصراع الاساسي وهو النموذج الذي تكون الصراعات الاخرى تقليدا او ربما تقليدا له. ان الصراع الطبقي في الاحوال التي يرد فيها ليس الا تجليا لهذا الصراع الاصيل بين وعي واخر ولم يدرك سارتر هذا الصراع الطبقي ولم يفسره بوصفه صراع مصالح مادية لا يقبل المصالحة.

١٠-اتخذ الوجوديون بعد الحرب العالمية الثانية خطا سياسيا واضحا يقوم على تبني الاشتراكية والنضال ضج الاستعمار مما يعني تخلص المثقفين الوجوديين من موقفهم الفكري الفردي.

أفكار بونتي

١-**الوعي:** يرى بونتي الموقع الموضوعي في دورة الانتاج لا يكفي لاكتساب الوعي الطبقي او تحريكه، فهناك عمال قبل ان يكون هناك ثوريون والحركة العمالية لا تتقدم دائما في فترة الازمة الاقتصادية، ومن ثم فانه ليس نتاجا للشروط الموضوعية.

٢-**الاشتراكية:** تمسك بونتي باشتراكية مفتوحة على المستقبل الانساني انتقد بدلالتها التجربة السوفيتية في حينه بوصفها تقوم على اساس ممارسة الاشتراكية على المستوى الاقتصادي دون ان تنجح في خلق سياسة بروليتاريا.

٣-**الشيوعية والثورة:** رأى بونتي ان الصعوبات التي تعاني منها الشيوعية ينبغي ان لا تكون سببا لمصادرتها وانما ينبغي ان تكون سببا للبحث عنها اذا كانت الثورة تستطيع ان تتجنب الارهاب لان الانحياز للإنسانية ضد الارهاب يقتضي الارتقاء بكل وسيلة لتأسيس هذه الانسانية.

الفصل الثاني

الليبرالية السياسية الغربية الجديدة

المبحث الاول

الاتجاة الليبرالي الغربي الجديد بين التيارين المحافظ والتقدمي

١–البرنامج الجديد لندوة باريس ١٩٣٨ وهو ما سيصبح القاعدة التي تقوم عليه الليبرالية الجديدة وقد تم في هذا البرنامج وبالاجماع تجاوز مقولة (دعه يعمل دعه يمر) ولكن دون ان يعني ذلك تجاوز الليبرالية جملة وتفصيلا

٢–تتحدد ملامح الليبرالية الجديدة باربع نقاط رئيسية:

أ–ان الليبرالية الجديدة تسلم بان ميكانيكية السعار في السوق الحرة هي وحدها التي تسمح بالحصول على افضل استخدام ممكن لوسائل الانتاج واقصى اشباع ممكن للحاجات الانسانية.

ب–ان الدولة هي المسؤولة عن تحديد النظام القانوني الذي يمكن ان يكون اطارا للصورة الاقتصادية الحرة .

ج–ان من الممكن حلول غايات اجتماعية اخرى محل الاهداف الاقتصادية التي تم الاعلان عنها اعلاه .

د–ان من الممكن اقتطاع جزء من الدخل القومي المخصص للاستهلاك لذا الغرض بشرط اتمام هذا التحول بشكل علني وصريح وان يكون ذلك موضع رضا عام.

٣–الليبرالية الجديدة لا تزعم بان المنافسة الحرة تتحقق بشكل طبيعي بموجب وضع فاعلي الاقتصاد المختلفين في حالة حضور أذ لابد لتحقيقها لقانون شرعي مناسب منظم من قبل الدولة. والدولة في هذه الحالة تدخل الى المسرح لتجعل القوانين تلعب دورها بدلا من ان تترك هذه القوانين تلغب دورها بنفسها اي انها دولة ذات دور ملحوظ قائم على احترام حقوق الفرد وحرياته وستكون في هذه الدولة شريكا وليس خصما ومحفزا وليس سيدا صاحب سيادة يكتفي بإصدار الاوامر.

اولا: الاتجاه الليبرالي المحافظ الجديد

أفكار والتر ليبمان

١-**الاختيار والوعي:** ذهب ليبمان الى ان الاختيار الظاهري بين نظام جماعي واخر ليبرالي لا يوجد الا في الذهن. انه لن يوجد حقيقة الا في ميدان الآمال والمشاريع. وعندما يأخذ بنظر الاعتبار ما يستطيعون عمله فسوف لن يكون هناك خيار لان ممارسة تقسيم العمل مع ثماره امر متعذر مالم يكن هناك نظام اجتماعي يضمن حرية السوق.

٢-**الديمقراطية والمساواة:** يؤكد ليبمان على ضمان صحة الاسواق وحرية النشاط المتبادل وبشكل يضمن المساواة في الفرص التي تبدو في نظره اساس الديمقراطية ويرى بانه على الافراد عدم تسليم نفسهم فريسة لسلطة الدولة عن طريق شكل من الامتثالية الدولتية التي تحشد في قضايا ماورائية في معتقدات تأخذ شكل ديانات وايديولوجيات انسانية مثل الجماعية والقومية والبيولوجية.

٣-**طبيعة الدولة:** يرى ليبمان انها دولة ديمقراطية وهي ضمانه ضد الطغاة والجهلة وضمانه ضد المستبدين العادلين وقيمتها الاولى تربوية لانها تحمل حكمة الشعب الى زعمائه وترغمهم على الاهتمام برغباته وقيامها على اساس مبدأ انتخابي ينتهي الى فرز اكثرية ازاء اقلية او عدة اقليات .وهذا المبدأ الانتخابي القائم على تفويض السلطة على طريق الانتخاب وتطبيقه على المجتمع من اجل حل قضايا السلطة.

٤-**شروط وحدود سيادة الشعب:** يرى ليبمان ان ما يتفق مع طبيعة الاشياء ان تنقسم ارادة الشعب الى اقلية واكثرية بالنسبة لكل القضايا الاخرى. هكذا تكون قضية الديمقراطية الشرعية هي قضية العلاقة بين الاكثرية والاقلية او قضية ارادة الشعب صاحب السيادة وفي معالجته ينطلق ليبمان من منطلقين.

المنطلق الاول: ان انتصار ديمقراطية الاغلبية لا تقوم الا على بدعة اليعاقبة القائلة بأن الشعب صاحب السيادة.

المنطلق الثاني: ان قضية الديمقراطية الشرعية ستجد لها حلا عندما تستطيع الارادتان الاقلية والاكثرية السلطة والمعارضة، ان تظهرا وتعملا سويا دون اعاقة احداهما الاخر وهذا يمكن تحقيقه.

(١)ان تكون الاكثرية فعالة وحقيقية وليست مزيفة

(٢)تكون اقلية المعارضة حقيقية وتمثل تيار رأي عام

(٣)ان تكون لديها مصداقية الاخلاق السياسية من خلال الاحترام المتبادل بينهما

(٤)الالتزام بحقوق وحريات كل الناس.